الأمم المتحدة S/2008/745

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2008
Arabic
Original: English

التقرير الرابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٩١ (٢٠٠٧)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وطلب إليّ مداومة إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويقدم هذا التقرير معلومات مستوفاة عن التطورات الرئيسية التي شهدتها بوروندي منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/330)، حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – عملية السلام

٢ – شهدت عملية السلام تقدما ملحوظا في بداية الفترة المشمولة بالتقرير ولكنها انحرفت بعدها نحو حالة جمود عميق مع اقتراب موعد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأعطت عودة وفد حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية إلى بوجومبورا في ١٦ أيار/مايو، بقيادة المتحدث باسم الحزب، القس هابيمانا، زخما جديدا لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. واجتمعت المديرية السياسية مع الآلية المشتركة للتحقق والرصد في ١٩ أيار/مايو لأول مرة في بوجومبورا في عام ٢٠٠٨. وفي ٢٦ أيار/مايو، أصدرت الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية إعلانا مشتركا وافق الطرفان فيه على إنهاء الأعمال العدائية التي نشبت في نيسان/أبريل. وعززت عودة رئيس حزب تحرير شعب

041208 031208 08-61898 (A)

الهوتو – قوات التحرير الوطنية السيد أغاثان رواسا إلى بوجومبورا في ٣٠ أيار/مايو مصداقية عملية السلام.

٣ – وفي ٢ حزيران/يونيه، اعتمد وفدا الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد خطة تشغيلية مشتركة تحدد الجدول الزمني لتسريح مقاتلي الحزب وإعادة إدماجهم. ووافقت المفوضية الأوروبية وحكومة سويسرا على تقديم ٤٢٠ ٠٠٠ يورو دعم برنامج تغذية استثنائي لمقاتلي الحزب. ويهدف برنامج التغذية إلى الحد من الجريمة والتشجيع على نقل المقاتلين إلى مناطق تجمع محددة لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤ – وحدد الرئيس رواسا، رئيس حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، في رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه وجهها إلى رئيس المديرية السياسية، أولوياته على النحو التالي: (أ) إطلاق سراح السجناء السياسيين وسجناء الحرب؛ (ب) التوصل إلى تسوية سياسية وإدماج عسكري؛ (ج) تعديل الدستور لإتاحة المجال أمام حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية للتحول إلى حزب سياسي تحت مسماه الحالي؛ (د) إعادة تدوين تاريخ بوروندي؛ (هـ) وإنشاء ''لجنة للحقيقة والصفح والمصالحة''.

٥ – وفي حزيران/يونيه، اجتمعت المديرية السياسية، وضمت ممثلين عن الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو، مع مجموعة من المبعوثين الخاصين من أجل بوروندي، في ماغاليسبرغ، جنوب أفريقيا. وأصدرت الأطراف ومجموعة المبعوثين الخاصين في ذلك الاجتماع بيان ماغاليسبرغ الذي أعادت فيه الحكومة والحزب التأكيد على التزامهما بالبحث عن حلول مشتركة وشاملة للعقبات التي عرقلت الجهود السابقة المبذولة نحو تنفيذ عملية السلام. وقرر برلمان جنوب أفريقيا تمديد إسهامها بقوات في فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي في بوروندي من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٦ – وبعد عدة فترات تأخير، وصل في ٢١ تموز/يوليه حوالى ١٠٠ ٢ عنصر من عناصر حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية إلى أول منطقة تجمع في بلدة وحدة روغازي المجتمعية في مقاطعة بوبانزا. وأسفت الحكومة علنا بشأن الانخفاض الكبير لنسبة الأسلحة مقارنة بعدد المقاتلين، وعدم وجود قائمة تحقق بشأن عددهم البالغ ٠٠٠ ٢١ مقاتل، الذين ادعى الحزب أنهم ينتمون له. وبرز خلاف لاحقاً بعد أن نشر السيد رواسا، رئيس حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، رسالته المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه الموجهة إلى الميسّر من جنوب أفريقيا، الوزير تشارلز نكاكولا، التي طلب فيها تخصيص حوالى نصف المناصب المدنية والعسكرية العليا في المؤسسات الحكومية لأفراد حزبه.

٧ - وعلى الرغم مما سلف، فإن الآلية المشتركة للتحقق والرصد حققت بعض التقدم على صعيد مسألة السجناء السياسيين، حيث أنجز مسح للسجون الوطنية في ٨ آب/أغسطس، حدد ٦٨٧ سجينا تابعا لحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. وأحيلت قضايا هؤلاء السجناء إلى اللجنة المشتركة بين وزارة العدل والحزب للتأكد من أهليتهم لإخلاء السبيل.

٨ - وفي ١٨ آب/أغسطس، اجتمع الرئيس البوروندي، بييز نكورنزيزا بالسيد رواسا، رئيس حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، بحضور الميسّر، وتعهدا بعقد اجتماعات مغلقة نصف شهرية. وفي الوقت ذاته، أصدر رئيس الجمهورية، في ١٨ و ١٩ آب/أغسطس، مرسومين أنشأ بموجبهما لجنة لدراسة حالة المقاتلين المزعومين المنشقين عن حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في مجمّعي راندا وبوراماتا، في مقاطعة بوبانزا، واعترف بهم رسمياً كمقاتلين فارين تابعين للحزب. ودفع ذلك بحزب تحرير شعب الهوتو، الذي كان قد تبرأ من هذه المجموعة، إلى اتهام الحكومة علناً بتقويض عملية السلام. وفي تلك الأثناء، أرسل السيد رواسا، رئيس الحزب، في ٢٦ آب/أغسطس، رسالة إلى رئيس الجمهورية يتهم فيها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، بوضع خطط لاغتياله شخصياً واغتيال قادة كبار آخرين في حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية.

٩ - وعلى الرغم من هذه التوترات، عُقد اجتماع في نغوزي في ٢٩ آب/أغسطس بين رئيس حزب تحرير شعب الهوتو ورئيس الجمهورية وحضر الاجتماع الميسّر ومسؤولو المديرية السياسية. وخرج الاجتماع بإعلان نغوزي الذي توضحت به مسؤولية القائدين عن حل المسائل المعلقة. ومن هذه المسائل، برزت ثلاث مسائل يحتمل عدم توافقها مع الدستور وتطلب مساعدة المديرية السياسية بشأنها. وهذه المسائل هي: (أ) الاعتراف بحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية كحزب سياسي تحت مسماه الحالي؛ (ب) مشاركة الحزب بوصفه مراقبا برلمانيا؛ و (ج) استيعاب أعضاء الحزب داخل الجهاز التنفيذي للحكومة.

١٠ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قدم رئيس حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية مذكرة إلى المديرية السياسية ذكر فيها أن حركته لن تمتثل لمتطلبات التسريح قبل تسجيلها كحزب سياسي تحت مسماه الحالي. واقترح إعفاء الحزب من شرط الامتثال للدستور فيما يتعلق باسم الحزب إلى ما بعد انتخابات عام ٢٠١٠، حيث يمكن عندها إجراء إصلاح دستوري قد يتيح للحزب الاحتفاظ باسمه الحالي.

١١ - وجاءت اجتماعات المديرية السياسية بصورة مستقلة مع الرئيس نكورونزيزا ومع السيد رواسا، رئيس الحزب في ٢٦ أيلول/سبتمبر أيضا لتأكد على استمرار توقف القائدين عند مسائل التوافق السياسي ومسائل الإدماج العسكري. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر رئيس الوفد الحكومي في الآلية المشتركة للتحقق والرصد أن قوات الدفاع الوطنية ستتدخل لحماية السكان في حال تواصلت انتهاكات حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، تظاهر عناصر يزعم أنهم متعاطفون مع حزب تحرير شعب الهوتو في عدد من المقاطعات ووجهوا اللوم للحكومة لانعدام التقدم في عملية السلام. وردا على ذلك، حذر متحدث حكومي باسم وزير الأمن العام من أن الحكومة لن تتسامح مع محدثي الاضطرابات من هذا النوع واتهمت حزب تحرير شعب الهوتو بانتهاك اتفاق إطلاق النار الشامل.

١٢ - وعقب الإحاطة التي قدمها ميسّر مبادرة السلام الإقليمية لرؤساء الدول في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن توقف تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، نقل وفد وزاري، ضم وزير خارجية أوغندا والميسّر وممثلا عن جمهورية تترانيا المتحدة، إلى الرئيس نكورونزيزا والسيد رواسا، رئيس حزب تحرير شعب الهوتو، رسائل من مبادرة السلام الإقليمية وذلك في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأفادت الرسائل بوجوب احترام الموعد النهائي المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر لإنجاز تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، ووجوب استيعاب الحكومة لعناصر حزب تحرير شعب الهوتو- قوات التحرير الوطنية ضمن المؤسسات الوطنية بما يتوافق مع القانون، وضرورة أن يبذل حزب تحرير شعب الهوتو كل ما بوسعه لإرسال قواته إلى مناطق التجمع لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وضرورة تخلي الحزب عن المدلول العرقي الذي ينطوي عليه اسمه. وحتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يلاحظ إحراز أي تقدم. وفي تطور مثير للقلق، أكدت تقارير أن حزب تحرير شعب الهوتو وقوات الدفاع الحكومية على السواء اتخذت مواقع عسكرية جديدة، مما عزز مخاوف السكان في المقاطعات الغربية من احتمال تجدد الاشتباكات المسلحة.

باء - الحالة الأمنية

١٣ - شهدت الحالة الأمنية في بوروندي عموما بعض التحسن خلال الفترة قيد الاستعراض، بعد أن توقفت الأعمال العدائية الواسعة النطاق بين الحكومة وقوات حزب تحرير شعب الهوتو في ٢٦ أيار/مايو. ومع ذلك، فقد تواصلت في جميع أرجاء البلد الأنشطة الإجرامية التي يرتكبها عناصر يزعم انتماؤها لحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير

الوطنية، ومقاتلون سابقون، وعناصر في قوات الأمن، إضافة لعناصر مسلحة غير معروفة. وتميزت هذه الأنشطة بشن هجمات بالقنابل وأعمال سطو ونهب مسلح وكمائن وقتل.

١٤ - وحدثت تطورات مقلقة فيما يتعلق بسلامة موظفي الأمم المتحدة. ففي ٧ تموز/يوليه، تعرضت مركبتان تابعتان للأمم المتحدة تقلان موظفين من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لهجمات بالقنابل في موقعين مختلفين في بوجومبورا. ولحقت بإحدى المركبتين المستهدفتين أضرار كبيرة، دون أن تسجل لحسن الحظ أي إصابات بشرية. ويبدو أن هذه الحوادث مرتبطة بتظلمات موظفين سابقين كانوا يعملون في عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأخبرت وزارة الخارجية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في أواخر آب/أغسطس أن الحكومة أوعزت لجميع أجهزتها المختصة إجراء تحقيقات ومقاضاة مرتكبي هذه الأعمال واتخاذ إجراءات لمنع وقوع هجمات أخرى. وجرى تنفيذ بعض الاعتقالات الأولية، ولا يزال التحقيق جارياً.

جيم - التطورات السياسية

١٥ - كنت قد أطلعت المجلس، في تقريري المؤرخ ١٥ أيار/مايو، بشأن الأزمات السياسية المتكررة التي شلت أعمال جهازي الحكومة التنفيذي والتشريعي على مدى السنة الماضية. ولكن هذه الحالة تغيرت كثيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أقصي عن الجمعية الوطنية ٢٢ برلمانيا منشقا.

١٦ - وقضت المحكمة الدستورية في ٦ حزيران/يونيه بعدم دستورية بقاء الـ ٢٢ برلمانيا المنشقين عن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية داخل البرلمان لأنهم لم يعودوا يمثلون أي مجموعة سياسية أو أحزاب منتخبة. والاستعاضة عنهم ببرلمانيين موالين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية أعادت للحزب الحاكم أغلبيته البسيطة في الجمعية الوطنية. ونتيجة لذلك، استؤنفت الأنشطة التشريعية في الجمعية الوطنية واعتمد عدد غير مسبوق من القوانين. إلا أن المعارضة السياسية وبعض المراقبين الدوليين شككوا بحكم المحكمة الدستورية وأثاروا أسئلة حول مدى استقلالية الجهاز التشريعي. ووجه البرلمانيون المنشقون رسائل إليّ في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر أعربوا فيها عن قلقهم بشأن سلامتهم وشككوا أيضا بقانونية حكم المحكمة.

١٧ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس نكورونزيزا مرسوماً يقضي بإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الدائمة. ورحبت الجهات السياسية الفاعلة في بوروندي بإنشاء اللجنة الانتخابية ولكنها أسفت لغياب المشاورات. وأعربت أحزاب المعارضة عن قلقها

الشديد بشأن عملية الاختيار القادمة لأعضاء اللجنة وطلبت التشاور معها في هذا الشأن. ويجب أن يحظى أعضاء اللجنة بموافقة البرلمان.

١٨ - وفي تموز/يوليه، ألقي القبض على اثنين من البرلمانيين السابقين الـ ٢٢ الذين كانوا ينتمون للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بدعوى تهديد أمن الدولة. وألقي القبض على برلماني ثالث في ١ تشرين الأول/أكتوبر بتهمتي إهانة أحد القضاة والاعتداء عليه. وألقي القبض أيضا على عدة ممثلين عن المجتمع المدني ووسائط الإعلام و/أو استدعوا إلى مراكز الشرطة في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر. وأصدر أكثر من ٢٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني مذكرة في ٥ أيلول/سبتمبر تندد بالتخويف الذي يتعرض له أعضاء المجتمع المدني ووسائط الإعلام. كما أعربوا عن قلقهم بشأن ما يعدونه حملة سابقة للانتخابات وضعف الحكومة في تسيير أمورها.

١٩ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة الداخلية أمراً ينظم الاجتماعات والمظاهرات التي تنظمها الأحزاب السياسية والرابطات الأخرى. وتضمن الأمر تنفيذ تدابير نص عليها مرسوم يعود صدوره لعام ١٩٩١. فاحتجت المعارضة السياسية بدعوى أن هذا الأمر يقيد حرية الاجتماع. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، طلب الحزب الحاكم أن تتشاور وزارة الداخلية مع الأحزاب السياسية بشأن أحكام هذا الأمر. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى بداية تشرين الثاني/نوفمبر، ألقي القبض على عدد من المعارضين السياسيين، بمن فيهم أعضاء في حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية - زيغاميبانغا، وحركة الأمن والديمقراطية (التي غيرت اسمها ليصبح الآن حركة التضامن والديمقراطية). وألقي القبض عليهم بتهم القذف بحق رئيس الدولة وعقد اجتماعات سياسية غير قانونية. وأثارت هذه الاعتقالات ردوداً قوية من المجتمعين المدني والدولي.

٢٠ - وأسفرت دورة البرلمان الثانية العامة، التي عقدت في الفترة من ٢ حزيران/يونيه إلى ٢٩ آب/أغسطس، عن نتائج مثمرة باعتماد ٢٠ قانونا، منها قانونان مرتبطان مباشرة بتوطيد السلام: قانون إنشاء مجلس الأمن الوطني وقانون المجلس الوطني المعني بالوحدة والمصالحة.

٢١ - وفي تموز/يوليه، وآب/أغسطس على التوالي، تم اعتماد حزبين سياسيين جديدين تقودهما أطراف سياسية فاعلة بارزة: حزب الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري المنشق بقيادة رئيس الجمعية الوطنية السابق، الدكتور جان ميناني، والتحالف من

أجل الديمقراطية والتقدم، بقيادة كبيرة أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية سابقا والنائبة الثانية السابقة للرئيس، أليس نزوموكوندا.

دال – الجوانب الإقليمية

٢٢ – في ٢١ حزيران/يونيه أصبح ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى نافذاً بعد أن صدق عليه ثمانية من أصل أحد عشر بلدا رئيسيا في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وبموجب شروط هذا الميثاق، تعهدت بوروندي والحكومات الأخرى في المنطقة أن تعالج من منظور إقليمي التحديات الأساسية المتعلقة بالأمن والحكم والتنمية والعمليات الإنسانية والقضايا الاجتماعية.

٢٣ – وفي ٢٩ آب/أغسطس، منحت بوروندي، إثر انضمامها مؤخرا إلى جماعة شرق أفريقيا، مركزا خاصا ضمن هذه الجماعة يتيح الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على بضائعها وخدماتها. وعقد فريق العمل الرفيع المستوى التابع لجماعة شرق أفريقيا للتفاوض بشأن بروتوكول السوق المشتركة لجماعة شرق أفريقيا جولته الثالثة للمفاوضات في بوجمبورا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع إبرام البروتوكول بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٤ – أثار استئناف المعارك العنيفة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر آب/أغسطس قلقا بشأن احتمال قيام المجموعات المسلحة الكونغولية بالتجنيد بين سكان بوروندي، بما في ذلك المسرحون من الجنود والمقاتلين. وقد أنشأت الحكومة لجنة للتحقيق في هذه المسألة.

هاء – الأنشطة المتعلقة بلجنة بناء السلام

٢٥ – في ٢٣ حزيران/يونيه، قدمت الحكومة تقريرها المرحلي نصف السنوي الأول عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي. وضم التقرير مجموعة من التوصيات التي أخذت في الحسبان شواغل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ورحبت لجنة بناء السلام بالتقرير وأصدرت مجموعة من التوصيات الجديدة مع توضيح تحديات معينة، منها معالجة تعثر تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار، وانتهاكات حقوق الإنسان، واستفحال البطالة والفقر.

٢٦ – وفي الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، زار بوروندي وفد برئاسة السفير أنديرس ليدن (السويد)، الرئيس الجديد لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وناقش الوفد مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين الخطوات التالية في عملية بناء السلام

في البلد، ولا سيما أساليب تعزيز شراكتهم. وناقش الوفد أيضا احتمال أداء لجنة بناء السلام لدور في مساعدة البلد على توفير بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات حرة وعادلة وسلمية في عام ٢٠١٠؛ وتعبئة الموارد اللازمة لدعم عملية السلام بما في ذلك لأي احتياجات عاجلة في إطار برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، والمساعدة على مواجهة التحديات المتعلقة بإعادة إدماج العائدين واللاجئين البوروندیين من البلدان المجاورة.

ثالثا – توطيد السلام وسعي منظومة الأمم المتحدة إلى تحقيق التكامل

٢٧ – تحقق المزيد من التكامل في عمل الفريق التابع للأمم المتحدة في بوروندي على الصعيدين الاستراتيجي والبرنامجي بمواصلة دعم تكامل الأدوار الموكلة إلى ممثلي التنفيذي، الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمسؤول المعين.

٢٨ – أدمجت منظومة الأمم المتحدة في بوروندي المهام السياسية والأمنية والمتصلة بحقوق الإنسان التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن مع العمل الإنساني وأنشطة الإنعاش المبكر والتنمية التي تقوم بها مختلف منظمات الأمم المتحدة الموجودة في بوروندي بالتركيز على تلك الأنشطة التي توطد دعائم السلام. وتوضحت هذه المهام في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لدعم بناء السلام وهي أحكام تفصيلية ملحقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي استرشد بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وغيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة في السنتين الماضيتين في جهوده المبذولة لتوطيد دعائم السلام، دعما لأولويات الحكومة. وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض، أتاح هذا النهج المتكامل تعزيز أثر الدعم الفردي والجماعي للحكومة في بعض المجالات مثل انعدام الأمن الغذائي، والحصول على الأراضي، لا سيما بالنسبة إلى العائدين والبوروندیين المطرودين من جمهورية تترانيا المتحدة، وتمكين النساء والأطفال لتوطيد السلام. وقد أتاحت الأموال الواردة من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لبناء السلام تمويل هذه الأولويات وغيرها من الأولويات الهامة لتوطيد السلام.

٢٩ – تعزيزا للتكامل، باشر فريق الإدارة المتكاملة التابع للأمم المتحدة وحكومة بوروندي عملية تخطيط استراتيجي أثناء اجتماع في معتكف عقد في تشرين الأول/أكتوبر. وأسهمت هذه العملية في تحديد الأولويات الاستراتيجية للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، مثل: (أ) دعم القدرات الوطنية من أجل التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين؛ (ب) الحكم الديمقراطي بما في ذلك العملية الانتخابية وما يرتبط بها من مؤسسات؛ (ج) العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان؛ و (د) إنعاش المجتمعات المحلية، مع التركيز على السكان الأشد تضررا

بالحرب. وقد شُكل في هذا الاجتماع فريق توجيهي مشترك بين الحكومة والأمم المتحدة ليشرف على بقية عملية التخطيط، مستفيدا من المزايا النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة ومن تعاونها مع الشركاء الرئيسيين الآخرين. ويتجلى في هذه الأولويات الأربع التزام الأمم المتحدة بتقديم الدعم بطريقة متكاملة، فيما يتصل بالتحديات الرئيسية في طريق توطيد السلام.

الحكم الديمقراطي

٣٠ - خلال الفترة التي يشملها التقرير، شملت مجالات الحكم التي شكلت بعضا من أبرز التحديات سير عمل المؤسسات، وإنشاء بيئة مؤاتية للحوار، والفساد. وباشر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وفقا لولايته، عددا من الأنشطة للمساعدة على تحسين الحوار الوطني، وتعزيز قدرات الحكومة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، ودعم سير عمل البرلمان، والنهوض بالإصلاح في الإدارة العامة وفي مجال اللامركزية.

٣١ - وفي مسعى لتعزيز الحوار فيما بين أصحاب المصلحة البوروندية، باشر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، في ٧ تموز/يوليه، سلسلة من حلقات العمل للحوار في جميع المقاطعات وعددها ١٧ مقاطعة بحضور حوالي ١ ٠٠٠ مشارك في سياق مشروع صندوق بناء السلام الذي يهدف إلى وضع أطر للحوار. وبالإضافة إلى ذلك، ولمواصلة تعزيز المؤسسات الوطنية، ساعد مكتب الأمم المتحدة الوزارة المعنية بسلامة شؤون الحكم على إنشاء أربعة من أصل تسعة من ''ألوية مكافحة الفساد''؛ وقدم المساعدة الفنية إلى وزارة الخدمة المدنية لوضع استراتيجية من أجل تنفيذ الإصلاحات في الإدارة العامة؛ وساعد الحكومة على تقديم ورقة سياسة عامة بشأن اللامركزية وخطة عمل مدتها ثلاث سنوات يتعين على المسؤولين الوطنيين والمحليين، وممثلي المجتمع المدني ووسائط الإعلام، اعتمادها.

وسائط الإعلام

٣٢ - في مسعى لبناء قدرات وسائط الإعلام الوطنية والمجلس الوطني للاتصالات، وفر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي تدريبا للصحافيين في مجال أخلاقيات المهنة، وتنظيم وسائط الإعلام، والتحقيقات الصحفية، وتقنيات الاتصال. وفي هذه الأثناء، شهدت العلاقة بين الحكومة ووسائط الإعلام والمجلس الوطني للاتصالات انتكاسة عقب اعتقال محرر وكالة أنباء نيتبرس في ١١ أيلول/سبتمبر بتهمة نشر معلومات غير صحيحة تتعلق بأموال تلقاها رئيس البلاد من أجل رحلته إلى الصين. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، اتهم المجلس محطة الإذاعة البوروندية، الإذاعة الأفريقية العامة، رسميا، ببث تصريحات كاذبة تتعلق بمسؤولين

حكوميين كبار. وفيما بعد، اعترفت محطة الإذاعة علنا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ببث تقارير خاطئة.

إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٣ - أحرز تقدم ملحوظ في مجال تطوير خطة على الصعيد القطاعي لإصلاح قطاع الأمن. وفي ٣١ آب/أغسطس ، وافق الرئيس نكورونزيزا على قانون اعتمده البرلمان أنشئ بموجبه وفقا للدستور مجلس الأمن القومي الذي يضم ١٧ عضوا. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع الرئيس نكورونزيزا مرسوما يعين بموجبه تسعة من أصل الأعضاء السبعة عشر في مجلس الأمن القومي، منهم أسقفان وامرأتان. أما أعضاء المجلس غير المعينين فمن بينهم رئيس الجمهورية، ونائبا الرئيس الأول والثاني، ووزراء الداخلية والخارجية والأمن العام والدفاع والعدل. ومن المتوقع أن يساعد مجلس الأمن القومي على وضع خطة وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن من أجل تنسيق إصلاح الشرطة والدفاع ودوائر الاستخبارات وجعل هذه الجهات مسؤولة أمام البرلمان.

٣٤ - وفي ما يتعلق بإصلاحات القطاعات الفرعية، كشف وزير الأمن العام في ٣ حزيران/يونيه النقاب عن خطة إنمائية استراتيجية لـ ١٠ سنوات، ترمي إلى تحويل الشرطة الوطنية في بوروندي إلى قوة شرطة عصرية ومهنية بحلول عام ٢٠١٧. وتتنبأ الخطة بتحسين الهياكل التنظيمية للشرطة الوطنية وقدراتها التشغيلية، وكذلك تعزيز أصولها المادية. وقد وافق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بناء على طلب رسمي، أن يساعد في صياغة خطة إصلاحية استراتيجية لدائرة الاستخبارات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أيد وزير الدفاع الوطني، في ٢٢ آب/أغسطس، الاستعراض في منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الخاصة بتنمية قوات الدفاع الوطني للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

٣٥ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أطلقت دائرة الاستخبارات الوطنية، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، مشروع إنشاء صندوق لبناء السلام يشدد على إضفاء الطابع الاحترافي على دوائر الاستخبارات عن طريق التدريب وإجراء تنقيح على الإطار القانوني ذي الصلة، بغية وضع دائرة الاستخبارات تحت رقابة برلمانية أكثر فعالية.

٣٦ - أحرز تقدم ملحوظ في مجالات عديدة أخرى ذات أولوية تتعلق بإصلاح قطاع الأمن عن طريق تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام. وفي ٤ آب/أغسطس، بدأ تدريب قوات الدفاع الوطني على حفظ السلام، والقواعد المسلكية، وحقوق الإنسان، والجنسانية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويتوقع أن يستكمل في آذار/مارس ٢٠٠٩. وارتفع عدد الثكنات التي ستخضع للتجديد في إطار مشروع صندوق بناء السلام الذي يوفر

الدعم لإيجاد مقار لقوات الدفاع الوطني من ١٤ إلى ١٧ ثكنة بفضل دعم من هولندا، والهدف الآن هو إنجاز هذا المشروع بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٩. وسوف يتيح ذلك قيادة وسيطرة أفضل على الوحدات العسكرية وأسلحتها ويحد من اتصالها بالمدنيين. وعلاوة على ذلك، أعيد توطين ٦٢٥ من أصل ٧١٥ أسرة مشردة داخليا كانت تقيم في ثكنات عسكرية أثناء الحرب.

٣٧ - وقد زُودت مخافر شرطة المقاطعات بمركبات مجهزة بأجهزة اللاسلكي والمعدات المكتبية، مما أدى إلى تحسين الدعم اللوجستي وحضور الشرطة في المناطق الريفية. وقد سهل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إنشاء وحدات جنسانية متخصصة في أربعة مقرات إقليمية للشرطة. ودعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي أيضا مكتب المفتشية العامة للشرطة عن طريق مشروع يرمي إلى تعزيز قدرة مكتب المفتشية العامة للشرطة على ضمان الرقابة الداخلية وآليات المساءلة للحؤول دون تفشي الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها عناصر من الشرطة الوطنية البوروندية. وزُود مكتب المفتشية العامة للشرطة بعدد من المركبات والمعدات والمواد المكتبية، كما خضع الموظفون فيه إلى تدريب على أساليب التحقيق وآليات الرقابة الداخلية.

٣٨ - ظلت عملية تجميد التوظيف الرامية إلى ''تقليص'' الجيش والشرطة إلى ٠٠٠ ٢٥ عنصر و ٠٠٠ ١٥ عنصر تباعا مشلولة منذ نيسان/أبريل. وتعثرت العملية التي كان سيسرح بموجبها ٣٠٠ ٤ عنصر إضافي قسرا ويحصلون على المساعدة لإعادة إدماجهم، لحين إحراز تقدم في إدماج القوات الوطنية للتحرير التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو في قوات الدفاع والأمن الوطنية.

نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج

٣٩ - أُحرز، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعض التقدم بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين والميليشيات. بيد أن هذا صادف عقبات بسبب ادعاءات بإساءة استخدام الأموال داخل إطار البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، ولا يزال هناك حوالي ٣٠٠ ٢٧ عنصر في حاجة إلى المشاركة في العملية. ومن بين هؤلاء ١٠٠ ٢١ عنصر مبلغ عنهم تابعين لحركة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، ومن بينهم ١٥٥ ٢ عنصرا احتشدوا في منطقة التجمع ''روغازي'' تحت حماية فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى ٣٠٠ ٤ عنصر تابعين لدائرة الأمن الذين يتعين تسريحهم وإعادة إلحاقهم بالحياة المدنية. زيادة على ذلك، فبالإضافة إلى المرسومين الرئاسيين الصادرين يومي ١٨ و ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، اتخذ قرار بأن تدرج

في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ٣ ٣٢١ شخصا يدعى أنهم من المنشقين على حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية ويعسكرون حاليا في مخيمات من مقاطعة يوبانزا، تحت حماية قوات الدفاع الوطني.

٤٠ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أكدت بعثة تقييم تابعة لبرنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد الأقطار التابع للبنك الدولي أن البرنامج الإقليمي سوف ينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، مما يسفر عن انتهاء آلية التمويل الحالي للبرنامج الوطني البوروندي للتسريح. ومع ذلك، ما زالت بعض الأموال المتبقية متاحة من أجل التسريح إذا ما حدث تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل الموعد النهائي المحدد في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر. وقد أكد البنك الدولي على ضرورة توفير مبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي قبل حلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩ من خلال قرض من المؤسسة الإنمائية الدولية - البنك الدولي من أجل قيام آلية جديدة لصندوق استئماني يخصص لبوروندي. وفيما تواصل الحكومة حوارها مع الشركاء حول هذه الآلية الجديدة، كانت تقوم بإعادة هيكلة وكالتها الوطنية وإعادة تقييم برنامجها الوطني الخاص بالتسريح وإعادة الإدماج. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم الحكومة لإعداد استراتيجية وطنية جديدة من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولن تتناول هذه الاستراتيجية تسريح وإعادة إدماج المحاربين التابعين لحزب تحرير شعب الهوتو/ قوات التحرير الوطنية فحسب، بل ستتناول أيضا عملية مستدامة قائمة على المجتمع المحلي لإعادة إدماج جميع المحاربين المسرحين، كما ستتناول بعض الروابط بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إصلاح قطاع الأمن. ويجدر بالذكر أيضا أن ولاية فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كما ستنتهي عملية التيسير التي تضطلع بها جنوب أفريقيا. وما لم يتم تمديد مهمة فرقة العمل الخاصة، لن تكون هناك قوة محايدة لتوفير الحماية للمحاربين التابعين لحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية الذين تجمعوا في منطقة التجميع ''روغازي''، مما يمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على استعداد حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية للمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الأسلحة الصغيرة

٤١ - ما زالت قضية انتشار الأسلحة الصغيرة تشكل قلقا بالغا للحكومة، وللسكان، وللشركاء الدوليين. وفي ٢٦ أيار/مايو، صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء لجنة معنية بنزع سلاح المدنيين ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، ويقضي أيضا بتمديد ولاية الهيئة السابقة

لتشمل حظرا عاما على الأسلحة. وفي أواخر آب/أغسطس، قامت اللجنة بالمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصياغة قانون منقح بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في محاولة لمواءمة القانون البوروندي مع إعلان نيروبي بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وتقوم ا لوزارات المختصة حاليا باستعراض القانون قبل عرضه على البرلمان.

٤٢ - وأُحرز تقدم في تدمير الأسلحة في مواقع شيدت بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وتم تدمير ما مجموعه ٠٩٤ ٢ قطعة من قطع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منذ ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، وبذلك بلغ العدد الإجمالي حوالي ٠٠٠ ٦ قطعة من الأسلحة الخفيفة التي تم تدميرها هذه السنة. وفي جميع أنحاء المقاطعات، واصلت الشرطة القيام بعمليات تفتيش من بيت لآخر وبعمليات تطويق لمصادرة الأسلحة غير المشروعة.

٤٣ - ووفقا لاتفاقية أوتاوا لعام ٢٠٠٤ بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، تواصل فرق المركز البوروندي لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام العمل في صوب تطهير نسبة الـ ٤ في المائة الباقية من المناطق التي تشير التقديرات إلى خطورتها في مقاطعة بوبانزا.

حقوق الإنسان

٤٤ - ظلت حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي تصاعدت بدرجة كبيرة في نيسان/أبريل، أثناء اندلا ع الأعمال العدائية، مرتفعة أثناء الشهور التالية له. وفي الفترة الأخيرة، لوحظ اتجاه متزايد في مضايقة ممثلي المجتمع المدني والنقابات وأحزاب المعارضة من قبل السلطات البوروندية، كما لوحظت أعمال اعتقال واحتجاز بشكل تعسفي.

٤٥ - وما زال الإفلات من العقاب يعتبر قضية مثيرة للقلق. فلم يكن سوى جزء صغير من انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة موضع تحقيق وجرت ملاحقات قضائية لعدد صغير من منتهكي حقوق الإنسان وصدرت أحكام بحقهم.

٤٦ - وفيما يتعلق بعمليات الإعدام بإجراءات موجزة التي ارتكبت في حديقة روفويو الوطنية بمقاطعة موينغا في سنة ٢٠٠٦، أصدرت محكمة عسكرية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر حكما غيابيا بإعدام المتهم الأساسي في حين صدرت أحكام بالسجن على أربعة عشر متهما. وجرت تبرئة تسعة متهمين آخرين. وفي قضية الحكم بالإعدام بإجراءات موجزة على أربعة متهمين في آب/أغسطس ٢٠٠٦ في بلدية كيناما في مقاطعة بوجومبورا

ماري، عقدت جلسات استماع في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر وقامت المحكمة بتأجيل القضية حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي قضية التعذيب المزعوم لـ ٢٢ شخصا على أيدي وحدة الشركة بخاصة في بلدية روتيغاما، مقاطعة مورامفيا، الذي جرى في سنة ٢٠٠٧، مثل رجال الشرطة الثلاثة المتهمون أمام المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، ومن المنتظر أن تُستأنف جلسات الاستماع بعد المداولات بشأن الالتماسات الأولية. ولم تطرأ تطورات جديدة فيما يتعلق بمذبحة غاتومبا المرتكبة في سنة ٢٠٠٤. وفي قضية القتل العمد لكاسي مانلان، الممثل السابق لمنظمة الصحة العالمية في بوروندي، سنة ٢٠٠١، أصدرت المحكمة العليا حكما في ١٢ حزيران/يونيه بتبرئة جميع المتهمين.

٤٧ - ومنذ منتصف آب/أغسطس، اتخذت الحكومة بشكل متزايد تدابير اعتبرت بأنها تحدّ من حرية الاجتماع، على النحو المبين أعلاه، وتحدّ من حرية التعبير. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، شُرع في اتخاذ إجراءا قانونية ضد المنظمات غير الحكومية، وضد هيئات وسائط الإعلام والأحزاب السياسية التي تعبر عن آراء معارضة. ويوجد حاليا بالسجون ستة أشخاص على الأقل بتهمة التشهير ضد الدولة أو ضد مسؤولي الحزب الحاكم. ومنذ شهر آب/أغسطس ما زال ممثلو المجتمع المدني يعلنون احتجاجاتهم ضد هذه الإجراءات.

٤٨ - وربما يجري بحث البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أثناء الدورة البرلمانية الحالية، عقب طلب قدمه الرئيس لإعادة النظر في القانون الخاص بالتصديق على البروتوكول، الذي سبق اعتماده في الدورة السابقة.

٤٩ - ولا يزال العنف الجنسي قضية تثير بالغ القلق. وقد شارك مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في تنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي عقد في الفترة من ١٧إلى ١٩ حزيران/يونيه في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية. علاوة على ذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم للحكومة في صياغة تفاصيل مشروع قانون بشان العنف ضد المرأة. وواصل المكتب المذكور أيضا الاشتراك في رصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية من أجل مكافحة العنف الجنسي والاعتداء على النساء والأطفال، وأوصى بتنسيق الأنشطة والتدابير على المستوى المحلي.

٥٠ - واضطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بأنشطة عديدة تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان فيما بين ممثلي الحكومة وقوات الأمن ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والسكان. ويضطلع المكتب المذكور، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، بأنشطة في إطار الاحتفال

بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي سوف يختتم بإقامة مناسبة وطنية يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

٥١ - وفيما يتعلق بإنشاء لجنة وطنية مستقلة معينة بحقوق الإنسان، ما زال هناك مشروع قانون قيد الاستعراض أمام لجنة مشتركة بين الوزارات منذ أيار/مايو. وعقب الاستعراض، سوف تحيل اللجنة مشروع القانون إلى الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ لاعتماده. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي تقديم الدعم لهذه العملية.

٥٢ - ومدد مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ٩/١٩، الذي اعتمده في أيلول/سبتمبر، ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي لحين إنشاء لجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان. وفي الدورة نفسها، قدم الخبير المستقل تقريره (A/HRC/9/41) الذي يتناول زيارته إلى بوروندي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٢ تموز/يوليه. وفي التقرير الذي أعده الخبير المستقل، ذكر أن حالة حقوق الإنسان العامة قد تدهورت، وأصدر عددا من التوصيات إلى الحكومة وإلى المجتمع الدولي.

٥٣ - وسوف يُنظر في موضوع بوروندي أثناء انعقاد الدورة الثالثة لآلية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان يومي ٢ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي المساعدة إلى مختلف الأطراف المؤثرة في إعداد هذه المحاولة، التي سيجري أثناءها استعراض تقرير مقدم من الحكومة. وسوف يتضمن التقرير الختامي، المنتظر أن يعتمده مجلس حقوق الإنسان بعد انتهاء عملية الاستعراض، مجموعة من التوصيات.

إصلاح قطاع العدالة

٥٤ - تأخر تقديم المشروع المنقح لقانون الإجراءات الجنائية إلى الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ إلى حين ترجمته إلى اللغة الوطنية الكروندية وفقا لما ينص عليه الدستور. وقد أدرج المشروع المنقح للقانون الجنائي على جدول الأعمال البرلماني منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ومن المقرر أن يُبحث أثناء الدورة البرلمانية الثالثة، التي بدأت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٥ - ويجري حاليا تشييد سبع عشرة محكمة جزئية جديدة وسوف تجهز بمعدات في إطار مشروع العدالة الذي يُموله صندوق بناء السلام ولكسمبورغ. ورغم بعض التأخير، ينبغي أن يتم إنجاز المشروع قبل نهاية السنة.

٥٦ - وما زال اكتظاظ السجون يمثل شاغلا من الشواغل ذات الأولوية العالية وقد أدى إلى عدة اضطرابات في سجون المقاطعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقام مكتب الأمم

المتحدة المتكامل في بوروندي، بالتعاون مع وزارة العدل، بتنظيم سلسلة من سبع جلسات محاكمة متنقلة للمساعدة على تسريع إجراءات المحاكم وإنقاص عدد المحتجزين قبل المحاكمة. وقام المكتب أيضا، بالتعاون مع المدير العام لشؤون السجون، بتدريب ١٢٠ شخصا من العاملين المدنيين ومن الشرطة المعنيين بشؤون السجون على القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء وغيرها من الصكوك الدولية بشأن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى آداب المهنة.

٥٧ - إضافة إلى ذلك، نفذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي مبادرات استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرات قضاة التحقيق البوروندیين. فأولا، جرى تدريب ٢٥٤ قاضيا للتحقيق، من بينهم ٥١ قاضية، في جميع أنحاء البلد بشأن تطبيق الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان في الإجراءات القانونية الجنائية بمقتضى القانون البوروندي. وثانيا، جرى تدريب حوالي ١ ٠٠٠ قاض للتحقيق في مجال آداب المهنة القضائية. وثالثا، نظمت دورة تدريبية مدتها شهر واحد لتدريب المدربين على إدارة المحاكم وآدابها حضرها ١٢ قاضيا من قضاة التحقيق، وهؤلاء سيقومون بدورهم بتدريب حوالي ١٢٠ شخصا من السلطات القضائية قبل انتهاء سنة ٢٠٠٨.

٥٨ - وفي مجال قضاء الأحداث، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي مجموعة من حلقات العمل للتوعية في مقاطعة نغوزي. وكان من بين المشاركين ٩٧٠ عضوا من لجان محلية لحماية الأطفال. زيادة على ذلك، أذيعت برامج وإعلانات إذاعية في المنطقة لتسليط الأضواء على الشواغل الخاصة المتعلقة بقضاء الأحداث. وفي وقت لاحق، جرى إطلاق سراح ١١ شخصا من المحتجزين الأحداث.

العدالة الانتقالية

٥٩ - أعربت في تقريري السابق عن القلق إزاء عدم إحراز أي تقدم في اتجاه إنشاء آليات العدالة الانتقالية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما في الإعداد للمشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية. وفي آب/أغسطس أنشأ مشروع صندوق بناء السلام دعما لهذه المشاورات الوطنية لجنة المتابعة التقنية، التي تتكون من أعضاء من الحكومة، والمجتمع المدني، والشركاء الدوليين، والأمم المتحدة، وأعضاء اللجنة التوجيهية الثلاثية. واعتمدت لجنة المتابعة التقنية أول خطة عمل ربع سنوية مفصّلة لمشروع المشاورات الوطنية التي أعدّها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

٦٠ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المكتب، بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، حلقة عمل تدريبية متعمقة لأعضاء اللجنة التوجيهية الثلاثية ولجنة المتابعة التقنية المسؤولين عن المشاورات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتيسير

الاجتماعات المنتظمة لمحفل المجتمع المدني من أجل رصد عملية المشاورات الوطنية. ومن المقرر أن تبدأ المشاورات الوطنية في مطلع عام ٢٠٠٩.

حماية الطفل

٦١ - شهدت حالة حماية الطفل تحسنا تدريجيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، تواصل الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك حالات كثيرة للعنف الجنسي المرتكب ضد الفتيات. ولم يُقدم إلى المحاكمة إلا عدد قليل فقط من مرتكبي الانتهاكات التي جرى الإبلاغ عنها وصدرت في حقهم أحكام قضائية. وواصل المكتب واليونيسيف الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وشاركا في فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها.

٦٢ - رصد المكتب واليونيسيف عن كثب حالة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في بوروندي. وعقب تحديد وعزل ٢٢٠ طفلا من المرتبطين بمن يُدعى بأنهم منشقين عن حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، جرت إعادة لم شملهم بعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وفي تشرين الأول/أكتوبر، رفض الرئيس رواسا، رئيس حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بحركته ما لم تنفّذ مطالبه السياسية. ويواصل المكتب واليونيسيف الدعوة إلى إطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية فورا ودون شروط.

٦٣ - لا يزال احتجاز الأطفال في نفس مرافق السجن التي يحتجز فيها الراشدون يشكِّل مصدرا للقلق. وقد أعدّ المكتب واليونيسيف بالتعاون مع شركاء محفل قضاء الأحداث، الذي يضم وزارة العدل, ومكتب المدعي العام، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، مدخلات بشأن المعايير القانونية لقضاء الأحداث لإدراجها في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية المنقحين.

الشؤون الجنسانية

٦٤ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واصل المكتب أنشطته في مجالي الرصد والتدريب بشأن حماية المرأة، وحقوقها واحتياجاتها الخاصة، فضلا عن تعزيز مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام. وأوضح استعراض منتصف المدة للمشاريع التي يموِّلها صندوق بناء السلام أن هذه المشاريع قد حققت نجاحا في تعميم المنظور الجنساني. ونتيجة لهذا

الاستعراض، تقرر تكثيف أنشطة بناء السلام الموجهة إلى المرأة بصورة خاصة، ولا سيما أنشطة بناء القدرات.

٦٥ - قدّم المكتب دعما إلى ممثلات المرأة المنتخبات على مستوى المجتمعات المحلية ومستوى المناطق والمستوى الوطني وذلك من خلال التدريب في مجال تقنيات كسب التأييد وإنشاء مجموعة برلمانية نسائية. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت المجموعة البرلمانية النسائية جمعيتها العامة التي التزمت عضواتها خلالها بالقيام بدور أكبر في التصدي لتحديات توطيد السلام وصياغة خطة عمل بشأن المسائل التشريعية التي تهم المرأة في مجلسي البرلمان على حد سواء.

٦٦ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، بدأ المكتب في تقديم التدريب لكبار ضباط قوات الدفاع الوطني بشأن المساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد المرأة. وفي إطار مشروع صندوق بناء السلام بشأن تعزيز دور المرأة في عملية المصالحة، قام المكتب أيضا بتقييم الصعوبات التي تواجه ٦٥ امرأة من المنتميات إلى الجماعة المدعى انشقاقها عن حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في موقعي راندا وبوراماتا، ومقاطعة بوبانزا، وأوصى باتخاذ تدابير محددة للدعم.

رابعا - الحالة الإنسانية

٦٧ - لا تزال الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية والبذور تخلف أثرا سلبيا على الأمن الغذائي. وقد أدت العوامل المناخية والافتقار إلى البذور، التي ما زالت تؤثر على المحاصيل، إلى تفاقم الحالة التي تتسم أصلا بالهشاشة.

٦٨ - عُقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر حلقة عمل بشأن إصلاح الشؤون الإنسانية بغية تعزيز تأهب الفريق القطري للشؤون الإنسانية، وأدى ذلك إلى اعتماد نهج المجموعات الفئوية في بوروندي بصورة رسمية.

٦٩ - لقد أحرز تقدم في مجالي عودة اللاجئين وتعافي المجتمعات المحلية، ويعزى ذلك إلى التمويل المقدم من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وتعمل وكالات الأمم المتحدة على تقديم مجموعة معونة شاملة ومنسقة إلى اللاجئين العائدين والأشخاص المبعدين من جمهورية تنزانيا المتحدة، فضلا عن الضعفاء من السكان المستضيفين. ومنذ حزيران/يونيه، عاد حوالي ٠٠٠ ٥٧ لاجئ إلى بوروندي. ويشمل هذا ٨٤٨ ١٩ من اللاجئين السابقين الذين فروا من البلد في عام ١٩٧٢. وارتفع معدل عودة اللاجئين البوروندين بصورة كبيرة في عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك إلى إغلاق المخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة فضلا عن بداية

عملية العودة المنظمة للاجئين الذين ظلوا في حالة لجوء لفترات طويلة. ولم يبق سوى مخيّمين فقط مفتوحين للاجئين البوروندیين في جمهورية تنزانيا المتحدة، يستضيفان حوالي ٠٠٠ ٥٠ لاجئ من الذين فروا من بوروندي في تسعينات القرن الماضي. وفي آب/أغسطس أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع المفوضية الأوروبية عن دعمهما لمنح الجنسية لـ ٠٠٠ ٧٦ من اللاجئين البوروندیين الذين يرغبون في البقاء في جمهورية تنزانيا المتحدة البالغ عددهم ٠٠٠ ١٧٢ لاجئ. وحتى الآن، جرى إبعاد ٤٢٧ ٦ بوروندیا من المقيمين في جمهورية تنزانيا المتحدة بشكل غير قانوني. وتلقى أولئك المبعدون أيضا دعما من اليونيسيف وتجري إعادة توطينهم جنبا إلى جنب مع اللاجئين العائدين.

٧٠ - أدت الزيادة في معدل عودة اللاجئين، مقرونة بتدفق اللاجئين البوروندیين المبعدين من جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى ازدياد الحاجة إلى أنشطة إعادة الإدماج خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال الحصول على الأراضي يمثّل أهم التحديات التي تواجه إعادة الإدماج، مما يؤثرعلى المقاطعات الرئيسية التي تستقبل العائدين، وعلى رأسها ماكامبا، وموينغا وروينغي. ولم تتح إمكانية الحصول على الأراضي لأكثر من ٨٠ في المائة من لاجئي عام ١٩٧٢ لدى عودتهم، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن السلطات قد أعادت توزيع أراضي أسَرهم أو جرى احتلالها منذ سبعينات القرن الماضي. وهذه الحالة تشكّل خطرا أمنيا وأدت إلى نشوب نزاعات بين شاغلي الأراضي الحاليين والعائدين الذين يطالبون بحقوقهم على الأراضي التي كانوا يحوزونها في الماضي. وتوفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة مأوى مؤقتا لهؤلاء العائدين.

٧١ - تسجل اللجنة الوطنية للأراضي والأصول الأخرى، التابعة للحكومة، النزاعات المتعلقة بالأراضي والممتلكات في جميع أنحاء البلد وتعمل على إيجاد حلول ودية. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت اللجنة أنها سجّلت، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦، ٤٥١ ١٠ قضية في مجال النزاع على الأراضي، وأنه تم بالفعل الفصل في ٢١١ ٢ قضية من هذه القضايا. ويقدم المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم إلى اللجنة من خلال بناء القدرات في إطار مشروع صندوق لبناء السلام. وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنة المشتركة بين الوزارات، التابعة للحكومة والمعنية بإصلاح قطاع الأراضي، مشاورات وطنية في آب/أغسطس اشتركت فيها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وتوجّت هذه المشاورات بنشر استراتيجية الحكومة لإصلاح الأراضي، التي شملت استكمال أنظمة الأراضي والتشريع المتعلق بها، وتحديث خدمات إدارتها، ولامركزية إدارة الأراضي، ووضع حلول مستدامة للأشخاص الذين لا يملكون أرضا، وتنسيق تنفيذ سياسات الأراضي.

خامسا – الحالة الاقتصادية

٧٢ – يُقدّر أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بوروندي ما نسبته ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، وهو يزيد عن معدل النمو لعام ٢٠٠٧ ولكنه يظل أقل من النسبة المتوقعة البالغة ٦,٦ في المائة. وارتفع معدل التضخم إلى نسبة ٢٨,٦ في المائة في شهر حزيران/يونيه نظرا لارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية. ومن المتوقع أن يؤثر الركود الاقتصادي العالمي على الطلب على الصادرات البوروندية. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلن البنك الدولي عن صرف مبلغ ١٠ ملايين دولار للمساعدة في التخفيف من أثر أزمة الغذاء.

٧٣ – وقد لاحظت بعثة من صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه أن عملية الإصلاح الهيكلي في بوروندي لا تزال تتسم بالبطء، في حين أحرز تقدم في عمليات الإصلاح النقدي والمالي. وأشار البنك الدولي من جانبه إلى أن بوروندي يمكنها الوفاء بشروط الحصول على تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي ٤ آب/أغسطس، وافق البنك الدولي على استراتيجية للمساعدة القطرية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ بمبلغ يقدر بـ ٣٠٩ ملايين دولار.

٧٤ – أشار الاستعراض السنوي الأول لورقة استراتيجية الحد من الفقر، الذي توضع حاليا صيغته النهائية على نحو عاجل، إلى تأخيرات في عملية إصلاح قطاع البن، وفي مجال التسريح وبرنامج تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي. وفي ٧ تموز/يوليه، وقّعت الحكومة وصندوق النقد الدولي على برنامج جديد لدعم تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وكان ذلك عقب الموافقة في أيار/مايو وحزيران/يونيه على ثلاثة مشاريع جديدة للبنك الدولي، بلغ مجموعها ٨٠ مليون دولار، بشأن الهياكل الأساسية للمياه والكهرباء، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإعادة التأهيل الزراعي.

٧٥ – وبناء على طلب الحكومة وشركاء التنمية، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا مشتركا للتبرعات في تموز/يوليه لتعزيز قدرات الحكومة على تنسيق مساعدات المانحين، بما في ذلك الدعم التقني المقدم إلى الأمانة الدائمة للجنة الوطنية لتنسيق المعونة.

سادسا – ملاحظات

٧٦ – خطت بوروندي خطوات جديرة بالثناء في مجالات رئيسية لتوطيد السلام إلا أن البلد لا يزال يواجه تحديات خطيرة ناشئة في الأساس عن تعثّر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، وفقدان الثقة الدائم فيما بين الجهات السياسية الفاعلة، وزيادة القيود المفروضة على

الحريات العامة، وبطء التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وانعدام الأمن، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر.

٧٧ - واعتبر انتهاء الأعمال العدائية بين الحكومة وحركة تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية في أيار/مايو وعودة زعماء الحركة إلى بوجومبورا تطورين لقيا الترحيب. ومع ذلك، لم يتغلب الطرفان بعد على الخلافات التي أعاقت تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. فإلحاح حركة تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية على الاعتراف بها كحزب سياسي يحمل اسمها الحالي هو أحد أسباب المأزق الحالي، مع ما يمكن أن يترتب عليه من خطر على السلام والاستقرار. وجذور المأزق الذي يعترض عملية السلام آخذة في التعمق واحتمالات تجدد المواجهات آخذة في التزايد. ويؤسفني ألا يتمكن الطرفان بعد، على الرغم من الجهود الداخلية والدعم الخارجي، من استجماع إرادتهما السياسية للتغلب على خلافاتهما والتطلع نحو المستقبل لصالح بلدهما. لذا أحث الحكومة والحركة على ألا يدخرا جهداً للتوصل إلى التسويات الصعبة الضرورية بشأن مسائل أعاقت حتى الآن تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار. كما أدعو كلا الجانبين إلى الاستجابة للرسائل الأخيرة التي وجهها قادة مبادرة السلام الإقليمي.

٧٨ - وينبغي عدم جعل الأطفال المرتبطين بالحركة رهينة لبطء وتيرة المحادثات أو عملية التسريح. وأحث قادة الحركة على إطلاق سراحهم على الفور وبدون شروط.

٧٩ - وأود أن أعرب عن امتناني للاتحاد الأفريقي، ومبادرة السلام الإقليمية، وعملية جنوب أفريقيا للتيسير، والمديرية السياسية على استمرار مشاركتهم في دعم جهود توطيد السلام. فالجهود التي ما زالت تبذل على صعيد المنطقة والمجتمع الدولي ضرورية لإبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار ولتنفيذه، مع أن ولاية عملية التيسير وفرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وما زالت المشاركة الشخصية للرئيس موسيفني والرئيس كيكويتي، بصفتهما رئيس ونائب رئيس مبادرة السلام الإقليمية على التوالي، وكذلك مشاركة الرئيس موتلانث، جنبا إلى جنب مع تشارلز نكاكولا، المسؤول عن التيسير، حاسمة الأهمية في ضوء استمرار المأزق وسرعة المشارفة على بلوغ الموعد النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. لهذا أشجع بقوة قادة الاتحاد الأفريقي ومبادرة السلام الإقليمية على مواصلة جهودهم الرامية إلى إحياء عملية السلام من أجل استكمال تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتعرب الأمم المتحدة عن استعدادها لدعمهم. وستكون مشاركة مبادرة السلام الإقليمية وجهود التيسير بعد هذا التاريخ ضرورية لمواصلة العمل لضمان عملية السلام الهشة هذه.

٨٠ - ويشجعني استئناف النشاط التشريعي في البرلمان. وأدعو، في الوقت ذاته، حكومة بوروندي وجميع الجهات الوطنية الفاعلة إلى الوفاء بالتزامها بالمبادئ المنصوص عليها في الدستور، واختيار الحوار حلاً لتسوية المسائل التي تفرق بينها. وإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي يواصل تعزيز قدراته الوطنية لمنع النزاع وتسويته سلمياً كجزء من ولايته لبناء السلام، وتبدي البعثة استعدادها لدعم هذا الحوار أو تيسيره.

٨١ - وأعرب عن القلق بشأن ازدياد عدد حالات احتجاز أفراد من المعارضة السياسية وممثلين عن المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وأحث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير والتجمع المنصوص عليه في الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولهذا الغرض، أدعو السلطات إلى أن تسمح بالتجمعات السلمية، وأن تحجم عن احتجاز الأشخاص بسبب تعبيرهم عن معتقداتهم أو آرائهم، وأن تكفل مراعاة الأصول القانونية والمراجعة القضائية المنصفة لجميع المحتجزين.

٨٢ - ومع أن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت تشكل مصدر قلق كبير، فإنني أثني على الخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً لمكافحة الإفلات من العقاب. وتعد إدانة ١٥ متهماً بمجزرة موينغا خطوة مشجعة في الاتجاه الصحيح. كما يشجعني قرار الحكومة بالشروع في مقاضاة أولئك المتورطين في عمليات القتل التي وقعت في كيناما في عام ٢٠٠٦. وأحث الحكومة على مقاضاة جميع أولئك المسؤولين عن انتهاكات لحقوق إنسان مماثلة في الخطورة، بمن فيهم المتورطون في مجزرة غاتومبا التي ارتكبت في عام ٢٠٠٤.

٨٣ - وأرحب بالتقدم الذي أحرز أثناء هذه الفترة في العمليات التحضيرية للمشاورات الوطنية المتعلقة بإنشاء آليات للعدالة الانتقالية. وإنشاء هذه الآليات في الوقت المناسب هو أمر حاسم الأهمية لإرساء الأساس لمصالحة وطنية.

٨٤ - ولا يزال ارتفاع معدل العنف الجنسي في بوروندي أمراً مثيراً للقلق، لذا أحث الحكومة على ألا تألوَ جهداً لمعالجة هذه المسألة بوسائل منها وضع تشريعات جديدة ومكافحة الإفلات من العقاب في حالات ارتكاب العنف الجنسي والارتقاء بمستوى ما يقدم من دعم قانوني واجتماعي لضحايا العنف الجنسي.

٨٥ - وطرأ بعض التحسن على الحالة الأمنية العامة في بوروندي، لكن السكان عموماً ما زالوا يواجهون انتشار الجريمة على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، أشجب الهجمات التي شنت على موظفي الأمم المتحدة في تموز/يوليه. وشعرت بالاطمئنان إزاء الضمانات التي قدمتها الحكومة وإزاء نيتها المعلنة بتقديم المسؤولين عن تلك الهجمات إلى العدالة ومنع تكرار وقوعها.

٨٦ - ووفرت مشاركة لجنة بناء السلام في بوروندي الدعم القيم لتعزيز السلام والاستقرار، وساعدت في ضمان استمرار توجيه الاهتمام الدولي إلى البلد. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في دعم لجنة بناء السلام، وكذلك على دور البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في مساعدة الحكومة بطريقة متكاملة على معالجة أولويات بناء السلام التي غدت أكثر إلحاحاً في الوضع الحالي.

٨٧ - وثبت أن مشاريع تمويل بناء السلام هي وسيلة هامة لتنفيذ جوانب رئيسية من ولاية المكتب لتوطيد السلام. وأرحب بهذا التطور وأود أن أشيد بإسهام المكتب، مع أعضاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة، في تنفيذ هذه المشاريع. وأحث الحكومة على أن تتولى، بدعم كل من لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وشركاء دوليين آخرين، تعبئة المزيد من الموارد لإدامة النتائج الأولية التي حققتها بعض هذه المشاريع، على ما يبدو.

٨٨ - وسيواصل المكتب، بالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين، مساعدة الحكومة في إجراء إصلاحات أمنية واسعة النطاق وإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وثمة ضرورة لوضع استراتيجية جديدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تساهم في تحقيق الاستقرار على المدى القصير مع التحضير لعملية مستدامة طويلة الأجل لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وأشجع الحكومة والبنك الدولي وشركاء آخرين على أن ينشئوا بسرعة، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آلية جديدة لبوروندي مخصصة لتمويل التسريح وإعادة الإدماج في أعقاب إغلاق البنك الدولي لبرنامجه المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ورغم استمرار هذه الجهود، يتعين كذلك أن يتخذ الشركاء الدوليون، وفي طليعتهم البنك الدولي، التدابير اللازمة لضمان عدم نشوء أي ثغرة في الموارد المخصصة لتلبية الاحتياجات الملحة واللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المدى القريب، وفي حال حدوث انفراج في عملية السلام. كما أود أن أشجع بقوة الاتحاد الأفريقي على تمديد ولاية فرقة عمله الخاصة، التي اضطلعت بدور رئيسي في طمأنة حركة تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية بأنها ستنعم بالحماية أثناء مشاركتها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٨٩ - وأرحب بإنشاء الحكومة للجنة الانتخابية الوطنية الدائمة المستقلة، وأتطلع إلى تعيين أعضائها في عملية شاملة تعد خطوة هامة أولى نحو بناء الثقة قبيل عملية الانتخاب القادمة. وفي غضون ذلك، أهيب بالحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة.

٩٠ - وفي ضوء استمرار التحديات والمهام غير المنجزة المحددة في هذا التقرير، أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية المكتب لفترة ١٢ شهراً أخرى بعد انتهاء ولايته الحالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. غير أن إجراء استعراض لولايته بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩ سيعد أمراً هاماً للمجلس في ضوء الوضع الناشئ على أرض الواقع.

٩١ - ودعماً للاستعراض المقترح للولاية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أعتزم إيفاد بعثة تقييم فني متكاملة إلى بوروندي في أوائل عام ٢٠٠٩ لتتشاور مع جميع أصحاب المصلحة في الموقع وتضع توصيات بشأن طرائق توجه المكتب في المستقبل، مع مراعاة التقدم المحرز والتحديات المتبقية في ذلك الوقت. وستقدم هذه التوصيات في تقريري الذي سيصدر في أيار/مايو ٢٠٠٩، ويحتوي على توقيت وظروف النقل المحتمل لمسؤولية البعثة من إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون السياسية، على أن تظل هذه الأخيرة تلقى الدعم اللازم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام، وذلك في ضوء التركيز بصورة أساسية على ولاية المكتب المتعلقة بدعم الجهود الإقليمية للتيسير وبناء السلام وتوطيده.

٩٢ - وإذا وافق مجلس الأمن على التوصية الواردة أعلاه بشأن تمديد الولاية، سيتابع المكتب، بالتعاون مع شركاء آخرين في عملية السلام، الاضطلاع بدور سياسي فعال في دعم مبادرة السلام الإقليمية وعملية التيسير والاتحاد الأفريقي لإنجاز هذا الجزء الأخير والهام من عملية السلام في بوروندي.

٩٣ - وإذا أخذ قرارا مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦) و ١٧٩١ (٢٠٠٧) في الاعتبار، وبالنظر إلى الترابط بين مختلف النزاعات في الإقليم، ينبغي تعزيز ترتيبات التعاون الحالية القائمة بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٤ - وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع موظفي المكتب، الذين واصلوا، بتوجيه من ممثلي التنفيذي لبوروندي، السيد يوسف محمود، العمل دون كلل من أجل قضية السلام في بوروندي، وعملوا أحياناً في ظل ظروف عسيرة. كما أعرب بالمثل عن تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة لما بذلوه من جهود جديرة بالثناء لتوحيد أعمالهم دعماً لخطة توطيد السلام في بوروندي وبرنامج انتعاشها المبكر. وأخيراً، أود أن أثني على الجهات المهتمة من منظمات غير حكومية وشركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لالتزامهم الثابت ومساهماتهم السخية المقدمة إلى بوروندي.